حتى يكفر هذا هو المعتمد فهم ان خاف العنت جاز له الوطي
فيما يظهر لكن بقدر ما يدفع عنه خوف العنت ع ش بالمعنى وما
في حج قد يؤخذ منه فليحرر وبيقن البائع أن جنسه في ذمته وقال
علي الغزي فيلزمه بقية الامداد ولا يلزمه الصوم لو قدر عليه بعد
ولا نظر الى توهم كونه فعل شيأ اي وهو اخراج ما قدر عليه
من الطعام اي فلا يتوهم انه اسقط عنه ما بقي لما تقدم ان
المعسر لا يسقط بالمعسر ولكن قد يتأدى من عبارته
انه اذا قدر على العتق او الصوم وجب لان ما اخرجه لا ينظر
اليه ولعله ليس مرادا **فصل** في اللعان بعد الزوجين
من الرحمة اي لبعد الكاذب منها وسبب نزوله ذكرته اي
مطولا فلا بناء فانه سياتي في كلامه هنا ملخصا بقوله لان النبي
صلى الله عليه وسلم قال لهلال بن امية الخ جعلت حجة المضطر
اي الاصل فيه ذلك فيجوز ولو مع القدرة على البينة كما ياتي
والقذف العارية عطف تفسير اي قذف العقد في لغة الرمي
وشرعا الرمي بالزنا في معرض التعيير بخلاف ما لم يفهم منه تعيير ولا
يقصد به بان قطع بذلك بقوله ذلك لبنت سنة او بتنبيه عليه
بذلك كأن نضاب او جرحة لترد شهادته المحصنة اي البالغة
العاقلة الحرة المسلمة العفيفة عن وطي حال تكليفها
واختيارها وعلمها بالتحريم ولو حال رقها وكفرها حد له
كما سياتي والاحصان لغة المنع وشرعا جامعي الاسلام والبلوغ
والعقل فقط كما في قوله تعالى فاذا احصن وجامعي الحرية
كما في قوله تعالى عقب ذلك فعليهن نصف ما على المحصنات الخ
وجامعي العفة كما في قوله والذين يرمون المحصنات الخ وجا
بمعنى التزويج كما في قوله والمحصنات من النساء الخ وجامعي اصابة
الحد المكلف في نكاح صحيح كما في قوله محصنة غير مسافحين اه من

ثم البهجة كلام البغوي هو المعتمد فزنا في البيت صريح مطلقا
اي سواء كان له درج اولا اولم يجد بكرا هذا في امراة لم يعلم لها
افتضاض مباح فان علم لها ذلك فلا صريح ولا كناية مر حول
والمحصن الخ فان اختل وطئ من هذه الاوصاف فالواجب
التعزير للايذاء قال في المنهج ومن قذف محصنا حد او غيره عذر
الذي يجد قاذفه احترز به عن المحصن الذي يلزمه الرجم عن
وطي يحد به اي بان لم يسبق له وطي يحد به اصلا حتى لو سبق له
ذلك حال نقصه برق او كفر ثم كمل ولم يكن محصنا على قياس ما ذكره
سم في المحصنة كتب المرحوم علي يتامل ويحرر ولا اثر
قبل دخوله بها لعل وجهه ان بقاء بكارتها يكذب دعواه فصار
كقذف الصغيرة التي لا تحتمل الوطي لكن قد يعكر على هذا ما
سياتي في كلامه انه لو قذف بكرا وطئها ثم تزوجها اخر وقذفها
ثيبا ولم تلاعن وجب عليها بقذف الاول الجلد وبقذف الثاني
الرجم فهذا يدل على ان قذف البكر يوثر اللهم الا ان يصور ما هنا
بغير العفوا وما ياتي بالعفوا سمي بالمد كما في تهذيب الاسماء
واللغات وقال بعضهم يسمى بالقصر بتقديم القاف على الميم و
ايضا وفي المرحومي انه الصواب البينة اي تلزمك
البينة اوجد وشرحا الخ جملة شروط اللعان اربعة سبق
القذف وولاء الكلمات وتلقين القاضي وان لا يبدل لفظا
باخر تحت ثعارا اي ستر وان لم يستبرأها كان الظاهر
ولم يستبرئها لانه اذا استبرأها يعلم منه ان الولد ليس منه
فيصعب عليه النفي للادلة الا ستبرا على براءة الرحم من ذلك الما فاخر
الحمل في كونه ليس منه فتلخص منه انه يعلم كون الولد ليس منه
باحد امور اربعة لدفع النسب اي لولد يعلم انه ليس منه
او لقطع النكاح حيث لا ولد على الفراش الملطخ لخشية حدوث